

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: مالية وجباية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

عنوان الموضوع:

مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

- دراسة قياسية 2000 - 2015 -

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب:

- درادة حسام

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. زواق الحواس	جامعة المسيلة	رئيسا
د. زغبة طلال	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. جاب الله مصطفى	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017

الإهداء

إلى من قال فيها الحق "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة
وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً"

(الإسراء: 24)

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، صاحبة القلب الكبير، تحمل في
ثنايا نفسها الطيبة والحب والظهر والحنان والعطاء وفاء بالعهد أن
لا أنسى فضلك وعطائك ما حييت...

"والدتي الغالية أطال الله في عمرها"

إلى روح أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته
إلى من فتحت عيني بوجودهم، إخوتي (عصام، زينة، شهيرة)
إلى أزواجهم وأولادهم كبيرهم وصغيرهم...
إلى أصدقائي الأعزاء، صديقي "سعد" حمودي، أنيس، يوسف
زكرياء وكل زملائي في قسم العلوم الإقتصادية (عبد الله، حسان)
إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

أهدي ثمرة جهدي

حسام

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
III	الفهرس
V	قائمة الجداول والأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ- و	مقدمة
1	<u>الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الميزانية العامة</u>
2	تمهيد
3	<u>المبحث الأول: ماهية الميزانية</u>
3	المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة
4	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة
5	المطلب الثالث: أهمية الميزانية العامة
7	<u>المبحث الثاني: إيرادات ميزانية الدولة</u>
7	المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة
8	المطلب الثاني: أقسام الإيرادات العامة
9	المطلب الثالث: آثار الإيرادات العامة
11	<u>المبحث الثالث: نفقات الميزانية العامة</u>
11	المطلب الأول: تعريف النفقات العامة
11	المطلب الثاني: أقسام النفقات العامة
13	المطلب الثالث: آثار النفقات العامة
14	خلاصة الفصل

15	<u>الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للضريبة على الدخل الإجمالي</u>
16	تمهيد
17	<u>المبحث الأول: ماهية الضريبة</u>
17	المطلب الأول: تعريف الضريبة
18	المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضريبة
19	المطلب الثالث: محددات الضرائب
21	<u>المبحث الثاني: ماهية الضريبة على الدخل الإجمالي</u>
21	المطلب الأول: تعريف وخصائص الضريبة على الدخل الإجمالي
22	المطلب الثاني: مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي
25	<u>المبحث الثالث: كيفية تقدير الوعاء الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي</u>
25	المطلب الأول: الأنظمة المستخدمة في الإخضاع الضريبي
27	المطلب الثاني: آلية حساب الضريبة على الدخل الإجمالي
29	خلاصة الفصل
30	<u>الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر</u>
31	تمهيد
32	<u>المبحث الأول: نموذج الإنحدار الخطي البسيط</u>
32	المطلب الأول: مفهوم نموذج الإنحدار الخطي البسيط وفرضياته
34	المطلب الثاني: تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط
36	المطلب الثالث: إختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط
40	<u>المبحث الثاني: دراسة وتحليل متغيرات النموذج</u>
40	المطلب الأول: تحليل تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر

42	المطلب الثاني: تحليل تطور إيرادات الميزانية العامة في الجزائر
44	المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي وتقديره
44	المطلب الأول: تحديد الصيغة الرياضية للنموذج
45	المطلب الثاني: عرض البيانات وتقدير النموذج
55	خلاصة الفصل
56	الخاتمة
59	قائمة المراجع
62	قائمة الملاحق
	الملخص

يشهد الوقت الحالي إصلاحا اقتصاديا واسع النطاق في معظم البلدان النامية بما في ذلك الجزائر، وذلك بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإحداث التوازن في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات وهذا من خلال تغطية النفقات العامة وزيادة الموارد الضريبية، وكذا تنشيط الصادرات وزيادة الاستثمار والادخار وإعطاء دور حيوي وهام للقطاع الخاص من أجل المساهمة في عملية التنمية.

إذ تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة وقد مثلت الضريبة خلال أزمنة متعاقبة العنصر الأساسي في الأعمال المالية وهذا الأمر ليس راجعا لكونها إحدى أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط ولكن لأهمية الدور الذي تؤديه سواء تعلق الأمر بتحقيق أهداف السياسة المالية من جهة أو تحقيق آثارها من جهة أخرى ونشير إلى أن اعتماد الدولة على الضرائب في العصر الحالي يكاد يكون كليا حيث تشكل هذه الأخيرة الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي للجهاز الحكومي خصوصا لما تمثله من أداة لتنظيم المسار المالي في الدولة.

تعرف الضرائب بأنها مساهمة إلزامية بدون مقابل مباشر، يتم فرضها على الأشخاص والممتلكات والمؤسسات التجارية... الخ، بهدف دعم الإنفاق العام وقد تعددت أنواع الضرائب بتعدد وظائفها، من إعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الإدخار وإحداث عملية التنمية الاقتصادية وتوجيه الأنماط الاستهلاكية والإقتصادية في الدولة علاوة على دورها الأساسي المتمثل في تمويل الإنفاق العام، فنجد منها الضرائب الغير مباشرة كالضرائب على السلع الاستهلاكية والضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والضريبة الجزافية الوحيدة.

بما أن التطرق للضريبة كمصدر للتمويل بصفة عامة أمر غير ممكن لاتساعه وتشعبه وعليه إقتصر بحثنا على نوع من أنواع الضرائب المباشرة والمتمثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي.

أولاً: الإشكالية

تعتبر الضرائب أحد أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، نظراً لما تتميز به من حيث سهولة التحصيل و القبول العام الذي تتمتع به بين الأفراد، وأقدميتها التي جعلت منها أداة لها تأثيرها الخاص على اقتصاديات الدول لاختلافها ومواكبتها للأوضاع السائدة في المجتمعات، ففي هذا الإطار تتبلور إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها كالتالي:

ما مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- هل تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي مورد مالي هام في تمويل إيرادات الميزانية العامة في الجزائر؟

- هل توجد علاقة طردية بين حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي وإيرادات الميزانية العامة وهل هي معنوية

ثانياً: الفرضيات

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي مورد مالي هام في تمويل إيرادات الميزانية العامة؛

- توجد علاقة طردية بين حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي وإيرادات الميزانية العامة؛

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- إعتبار الضرائب أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الميزانية العامة؛

- الدور الذي تلعبه الضرائب في عالمنا المعاصر بحياة الإنسان من حيث أدائه لها

أو الإنتفاع بها.

رابعاً: أسباب إختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع إلى أسباب شخصية وأخرى موضوعية:

1- أسباب شخصية: تتمثل في:

- محاولة تطبيق وتوسيع المعلومات المتحصل عليها خلال دراستي في المقاييس التالية:

مالية عامة، جباية معمقة، بالإضافة إلى التخصص: مالية وجباية؛

- الميول الشخصي في البحث حول إيرادات الميزانية العامة والمعتمد أساساً على

الضرائب؛

- إختيار الموضوع للاستفادة منه مستقبلاً وخاصة في الحياة المهنية.

2- أسباب موضوعية تتمثل في:

- تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي مورد هام في تمويل إيرادات الميزانية؛

- قلة البحوث التي تتناول جانب الدراسة القياسية فيما يخص الضرائب؛

- تحقق الضرائب أهداف السياسة المالية.

خامساً: أهداف الدراسة

تتعلق البحوث الإقتصادية كغيرها من الدراسات في المجالات الأخرى من منهجية

معينة تنظم وتضبط حدود الدراسة، وذلك من أجل الوصول إلى الهدف الذي تصبوا إليه،

ومن هنا حاولنا في هذه الدراسة تسيطر مجموعة من الأهداف، والتي يمكن عرضها فيما

يلي:

- يهدف البحث أساساً إلى محاولة الكشف على مدى مساهمة الضريبة في تمويل

إيرادات الميزانية العامة، معرفة العلاقة بين حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي

وإيرادات الميزانية العامة.

سادسا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمانية والمكانية:

*الحدود الزمانية:ستغطي دراستنا الفترة الممتدة بين (2000-2015) تناسبا مع المعطيات الإحصائية والتي تعبر عن معطيات سنوية لكل من حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي وإيرادات الميزانية العامة.

*الحدود المكانية: إذ تتوفر هذه المعلومات لدى هيئات رسمية، المديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للميزانية من وزارة المالية.

سابعا: منهجية الدراسة

قصد الإجابة على الإشكاليات المطروحة وإثبات صحة الفرضيات الموضوعية،

إستخدمنا خلال البحث المنهج الوصفي التحليلي، وهذا في تحديد عناصر المشكلة المراد بحثها، فتعرضنا لأهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع، قصد الوصول إلى معرفة تدقيقية وتفصيلية له، حيث استعنا في ذلك بمجموع من الدراسات والبحوث المتوفرة سواء كانت متوفرة في شكل كتب، مذكرات أو رسائل ماجستير أو أطروحات دكتوراه، أو مقالات منشورة في مجلات أو عبر مواقع الإنترنت.

ثامنا: تقسيمات الدراسة

من أجل إنجاز هذه الدراسة سوف يتم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

* الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الميزانية العامة، حيث سنتطرق إلى ماهية الميزانية، إيراداتها ونفقاتها.

* الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للضريبة على الدخل الإجمالي، وتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم مجالات تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي، بالإضافة إلى الأنظمة المستخدمة في الإخضاع الضريبي.

* الفصل الثالث: ويشمل الجانب التطبيقي ويتلخص في دراسة قياسية حول أثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة، تم التطرق في هذا الفصل بتعريف نموذج

الإندجار الخطي البسيط، ثم عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق برنامج Eviews9.

وفي الأخير الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج المتحصل عليها من الجانب النظري والتطبيقي بالإضافة إلى الإقتراحات.

تاسعا: الدراسات السابقة

تم الإعتماد في دراستنا هذه على عدة دراسات جامعية سابقة نذكر منها:

* ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، السنة الجامعية، 2011-2012.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى أن النظام الجبائي الجزائري يدعم نمو مؤسسات القطاع الخاص ويشجعها على الإستثمار بما يسمح بخلق أوعية جديدة، حيث توصلت الباحثة إلى أن النظام الضريبي الجزائري لم يستطع رفع الحصيلة الضريبية بسبب عدم تمكنه من الوصول إلى أوعية ضريبية جديدة ذات مردودية كبيرة.

* أمينة عتو، إنعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر للفترة (1996-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، السنة الجامعية، 2012-2013.

هدفت دراسة الباحث مدى اعتماد ميزانية الجزائر على إيرادات الصادرات النفطية، هذا ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية كذلك كون هذا المورد موردا نابضا وفي أكثر السيناريوهات المتفائلة عالميا لا يتجاوز العمر الافتراضي للنفط 130 سنة لهذا وجب على الجزائر إيجاد بدائل تجنبها الإستمرار في الاعتماد الكلي على عوائد صادرات النفط الذي أصبح الإقتصاد الجزائري فريسة لها، توصل الباحث إلى حلول بدائل البترول من بينها، تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة

الأجنبية، زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأقتصاد.

وما يميز دراستنا على الدراسات السابقة، أنها تخص نوع معين من الضرائب ألا وهي الضريبة على الدخل الإجمالي ومدى مساهمتها على إيرادات الميزانية العامة، بالإضافة إلى الجانب التطبيقي الذي خصصنا فيه الدراسة القياسية للفترة (2000-2015).

عاشرا: صعوبات الدراسة

مثل أي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات فقد واجهتنا عدة عراقيل في سبيل إيماننا لهذا العمل المتواضع نذكر منها:

- الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية لكوننا خارج مقياس الإقتصاد القياسي.
- وجود تناقض في بعض الإحصائيات التي تم الحصول عليها من مختلف الهيئات الرسمية.

تمهيد

الأصل في ميزانية الدولة أنها خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة، تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الخطط التنموية التي ترسمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تحمل الميزانية شقين لتحقيق تلك الأهداف، هما النفقات العامة وإيرادات الدولة.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مضمون الميزانية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الميزانية.

المبحث الثاني: إيرادات ميزانية الدولة.

المبحث الثالث: نفقات الميزانية العامة.

المبحث الأول: ماهية الميزانية

تحتاج كل دولة لتقدير إيراداتها ونفقاتها ضمن مدة زمنية معينة، لاجتتاب الوقوع في العجز المالي المفاجئ، وتجنب الإضطرابات الاقتصادية التي تنتج عنها، فكانت جدولة هذه المعلومات وتوثيقها في وثيقة رسمية هي الحل الأمثل.

المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة

لميزانية الدولة تعاريف عديدة أهمها:

* **التعريف 01:** "الميزانية وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة".¹

* **التعريف 02:** "تعتبر الميزانية وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة".²

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج التعريف التالي:

"الميزانية وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية المختصة، وبعد التصديق عليها تصبح في حكم القانون الذي يخول للسلطة التنفيذية تحصيل الإيرادات وصرف النفقات".

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:7.

² سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:276.

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة

هناك مبادئ أساسية للميزانية إنفق عليها علماء المالية العامة وتتمثل فيما يأتي:¹

1- مبدأ السنوية: يقضي هذا المبدأ بأن مدة سريان الميزانية سنة كاملة، وموافقة الجهة التشريعية سنويا عليها، ولا يشترط أن تبدأ السنة المالية مع السنة الميلادية، وتعتبر فترة السنة هي المدة المثلى لتحديد الإنفاق العام والإيرادات العامة، فإذا أعدت لمدة أطول من ذلك فقد لا تتحقق التوقعات التي بنيت عليهما الميزانية لما في الحياة الاقتصادية والسياسية من تقلبات يصعب التكهن بها لمدة أطول من سنة، وإذا أعدت لمدة تقل عن سنة فيعني هذا أن إحدى الميزانيات تتركز فيها الإيرادات، لأن معظم الإيرادات التي تعتمد عليها الميزانية تكون موسمية.

2- مبدأ العمومية: يقضي هذا المبدأ بإظهار كافة الإيرادات وكافة النفقات مهما كان حجمهما، بحيث يتضح جليا جميع عناصر الإيرادات وجميع عناصر النفقات دون أن تتم مقاصة بين النفقات والإيرادات، وإظهار الرصيد المعبر عن زيادة النفقات عن الإيرادات، أو زيادة الإيرادات عن النفقات، وكانت قديما تتبع في معظم الدول حيث كانت تتبع أسلوب الناتج الصافي.

3- مبدأ الوحدة: يقضي هذا المبدأ بأن تدرج كافة عناصر الإيرادات العامة وعناصر الإنفاق العامة في بيان واحد دون تشتتها في بيانات مختلفة، والهدف من إظهار الميزانية في صورة موحدة لكافة عناصر الإيرادات والنفقات هو سهولة عرض الميزانية وتوضيحها للمركز المالي ككل، بالإضافة إلى وضع كافة الإيرادات وأوجه إنفاقها تحت نظر السلطة التشريعية تسهل عليها مهمة ترتيب الأولويات للإنفاق العام للدولة ككل.

¹ حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص: 76.

4- مبدأ عدم التخصيص: المقصود به ألا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق، كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة، وتتجه أساليب المالية العامة الحديثة لإنكار مبدأ التخصيص والأخذ بمبدأ عدم التخصيص بسبب أنه إذا قلت حصة الإيراد المخصص ينتج عن ذلك قصور في الخدمة المخصص لها هذا الإيراد، وإذا زاد الإيراد يؤدي إلى إسراف في الإنفاق المخصص له هذا الإيراد.

5- مبدأ التوازن: ومعناه أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة وتأسيسها على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة على إجمالي الإيرادات العامة، فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة، يعبر هذا عن وجود فائض في الميزانية، ولقد كان هذا هو المبدأ السائد في القرن 19 حتى أواخر عام 1929.

المطلب الثالث: أهمية الميزانية العامة

للميزانية أهمية كبرى في مجالات متعددة تتمثل فيما يلي:

1- الأهمية المالية: تعد الميزانية المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة لأنها وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية، كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت لأجلها، لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة.¹

¹ إبراهيم علي عبد الله وآخرون، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، 1989، ص: 278.

2- الأهمية السياسية: لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة، كونها تمارس تأثيراً حقيقياً على طبيعة النظام السياسي وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان.¹

3- الأهمية الإجتماعية: الميزانية هي أهم وسيلة لتحقيق إصلاحات هيكلية ذات انعكاسات إجتماعية، ذلك بالحديث عن الوظيفة التوزيعية للميزانية العامة التي تهدف إلى تصحيح التفاوتات الإجتماعية وضمان الترابط الإجتماعي، ويتم التصحيح عن طريق فرض الضرائب التصاعدية، وخاصة المباشرة منها وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض النفقات المساعدة للطبقات ذات الدخل المحدود مثل: إعانات الضمان الإجتماعي أو دعم السلع الإستهلاكية، أو مجانية التعليم والخدمات الصحية.²

4- الأهمية الإقتصادية: الميزانية العامة تؤثر في القطاعات الإقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الإقتصاد لتحقيقها، فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة والأوضاع الإقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش ففي حالة التضخم يستخدم الفائض لسحب القوة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد، أما في حالة الكساد فيستخدم العجز المنظم لرفع القوة الشرائية وذلك في محاولة رفع الدخل الوطني.³

¹ مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي-حالة الجزائر-، (رسالة دكتوراه)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 137.

² المرجع نفسه، ص: 138.

³ عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 467.

المبحث الثاني: إيرادات ميزانية الدولة

لكي تقوم الدولة بوظيفتها لا بد أن تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وهذه الموارد هي التي يطلق عليها بالإيرادات العامة.

المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة

أخذت الإيرادات العامة عدة تعاريف نذكر منها:

* **التعريف 01:** "هي مجموعة الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر الدخل المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والاجتماعي".¹

* **التعريف 02:** "هي كل المصادر التي تحصل عليها الدولة من الأموال لتزويد خزينتها بهدف إشباع الحاجيات العامة للمواطنين".²

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج التعريف التالي:

"الإيرادات العامة هي أموال الدولة وأداة لتوزيع الثروات والدخول للمجتمع، والمساهمة في تغطية النفقات العامة".

¹ حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 348.

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1971، ص: 112.

المطلب الثاني: أقسام الإيرادات العامة

يمكننا أن نقسم الإيرادات بمصدرها إلى قسمين:¹

أولاً. الإيرادات السيادية: وتتمثل في:

1- الضرائب: يقصد بها المبالغ التي يدفعها الأفراد جبراً بدون مقابل وبصفة نهائية بغرض تحقيق الأهداف العامة، حيث تكون هذه المساهمة حسب طاقة المواطنين ونسبة إنفاقهم.

2- الرسم: يعتبر الرسم من بين الإيرادات العامة التي تستعمل حصيلتها في تمويل النشاط العام وتحقيق المنافع العامة، وتكون بشكل دوري ومنتظم وتحصل عليها من الخدمات الخاصة التي تؤديها المرافق العامة للأفراد الذين يطلبون منافع خاصة من خلال النشاط العام.

3- الإتاوات: هي عبارة عن مبلغ من المال يفرض جبراً على مالك العقار بنسبة إنفاقه من الأعمال العامة التي قامت بها الدولة أو الهيئات المحلية، مقابل امتياز إكتسبه هذا العقار.

ثانياً. الإيرادات الإقتصادية: وتتمثل في:

1- دخل الدولة من ممتلكاتها: كانت الدولة تعتمد على الأراضي التي تمتلكها كأهم مصدر لدى الحكومة في العصور الماضية، تستغلها بنفسها أو تؤجرها إلى الأفراد، ويطلق على هذه الأراضي أحياناً اسم "الدومين"، ولكن في العصر الحديث أصبح هذا المورد لا يمثل إلا جانباً ضئيلاً من الإيرادات العامة إذ أصبح ميل الدولة إلى التخلي عن أراضيها وتمليكها للمواطنين.

2- أرباح المشاريع الإقتصادية: كثيراً ما يدور الجدل في المجتمعات الرأسمالية حول ما إذا كان من الأفضل أن تتجه سياسة الحكومة إلى القيام بالمشروعات الإقتصادية أو أن تترك

¹ زين العابدين بن ناصر، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، جامعة عين شمس، مصر، 1947، ص: 163.

أمر هذه المشروعات للجهود الخاصة، وبصفة عامة أن القيام بأي مشروع إقتصادي في تلك المجتمعات يوجب على الحكومة أن تنظر إلى المسألة من جانبيين:

*المقارنة بين المشروع العام والخاص من حيث مدى إنتفاع الجمهور بخدمات كل منهما.

*مقدار الإيراد العام الناتج عن قيام الحكومة بنفسها بالمشروع ومقارنته بالضرائب على أرباح المشروع فيما لو ترك للجهود الخاصة.

المطلب الثالث: آثار الإيرادات العامة

للإيرادات العامة آثارا هامة نذكر منها:¹

1- **أثر الضرائب في الإنتاج** تؤثر الضرائب على الإنتاج من جوانب مختلفة، ويظهر ذلك من خلال تأثيرها في المتغيرات الإقتصادية الكلية (الإدخار، الإستهلاك، الإستثمار) ومن خلال تأثيرها على عناصر الإنتاج (العمل، رؤوس الأموال).

2- **أثر الضرائب في الإستهلاك والإدخار**: من المعروف أن الدخل هو مصدر كل من الإستهلاك والإدخار، وحيث أن الضرائب لا تتعدى كونها إقتطاعا نقديا من دخول الأفراد فإنها تؤدي إلى نقص في مكونات الدخل من إستهلاك وإدخار ويختلف مدى التأثير باختلاف الفئة التي يقع عليها عبء الضريبة وعلى نوع الضريبة وعلى درجة مرونة عرض السلعة والطلب عليها.

3- **أثر الضرائب في تحقيق الإستقرار الإقتصادي**: تعمل الضرائب عموما على تحقيق الإستقرار الإقتصادي سواء لمعالجة حالة الكساد أو لمعالجة حالة التضخم، والواقع أنه لا يمكن دراسة الضرائب أو تتبع آثارها بمعزل عن دراسة آثار الإنفاق وتتبع آثاره، بل الأصح هو تتبع آثارهما معا في إطار السياسة المالية بشقيها، السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية.

¹ عادل فليح، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 164-165.

4- الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية: يتمثل الأثر الفوري الإقتصادي لعملية الإقتراض، في المراحل الأولى للإكتتاب، ففي هذه المرحلة تظهر الحوافز التي تتبناها الدولة لتحفيز الأفراد على الإكتتاب، سواء من حيث إقرار إعفاءات ضريبية من الضرائب على الدخل أو الضرائب على التركات، أو من حيث إرتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية، بقدر يزيد على أسعار الفائدة السائدة في السوق.

5- الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية: القروض الخارجية هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة المقترضة من العالم الخارجي، سواء من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين، أو من المؤسسات المالية الدولية، وأيا كان مصدر القرض الخارجي فإن الآثار المترتبة عليه ترجع إلى طريقة استخدام القرض، بالإضافة إلى الشروط التي تمت على أساسها عملية الإقتراض.¹

¹ أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الثانية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 215.

المبحث الثالث: نفقات الميزانية العامة

لتحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة تلجأ للإنفاق العام، والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الإقتصادي .

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة

للنفقات العامة عدة تعاريف نذكر منها:

* **التعريف 01:** "النفقات العامة هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداداً لحاجة عامة".¹

* **التعريف 02:** "هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة".²

من خلال هذين التعريفين يمكن استنتاج التعريف التالي:

"النفقات العامة هي بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخصاً عاماً، بقصد تحقيق منفعة عامة".

المطلب الثاني: أقسام النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات من وجهات نظر مختلفة لأقسام متنوعة هي:

أولاً. التقسيم الدوري للنفقات العامة

تقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري ومدى إنتظامها إلى نوعين:³

1- النفقات العادية: ويقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دورياً وبشكل منتظم سنوياً.

¹ عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

² حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

³ خالد شحادة الخطيب وآخرون، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 57.

2- النفقات غير العادية: وتعني بها تلك النفقات العامة التي لا تكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة.

ثانياً. التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تقسم النفقات حسب الوظائف التي تؤديها الدولة إلى:¹

1- نفقات إدارية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من مرتبات الموظفين، أجور العمال ومستلزمات الإدارات الحكومية، نفقات الدفاع، الأمن والعدالة.

2- نفقات إجتماعية: تتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الإجتماعية، كالمبالغ المخصصة للخدمات الصحية، الضمان الإجتماعي إضافة إلى المبالغ التي تنفق على بعض الفئات الإجتماعية المحرومة والأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود.

3- نفقات إقتصادية: وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقاً لأهداف إقتصادية كالإستثمارات التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل النقل والموصلات، محطات توليد الطاقة، الري، الصرف الصحي.

ثالثاً. تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها: وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيمها إلى:²

1- النفقات الوطنية: هي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العامة التي يعود نفعها على جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه حدود الدولة المعنية.

2- النفقات المحلية (الإقليمية): هي التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات، المدن، القرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات، ويتسم مثل هذا النوع من

¹ خالد شحادة الخطيب وآخرون، مرجع سابق، ص: 59.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص: 66.

التقسيم بأهمية خاصة في البلدان ذات المساحات الشاسعة التي تهتم بتطبيق النظام اللامركزي.

المطلب الثالث: آثار النفقات العامة

إن التوسع في النفقات بمختلف أنواعها ينتج آثار متعددة في مختلف الميادين نذكر منها:¹

- 1- **أثر النفقات العامة على الناتج الوطني:** الإنتاج الوطني هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بسنة في دولة ما، ولزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق عدة أشكال منها: نفقات التعليم، الصحة، مساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة.
- 2- **أثر النفقات العامة على الإستهلاك:** تؤثر النفقات الهامة على الإستهلاك بصورة مباشرة سواء فيما يتعلق بنفقات الإستهلاك الحكومي، أو من خلال ماتوزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور، ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع وتقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية، أما في الحالة الثانية فيحدد حجم الإستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعمالها، وبطبيعة الحال الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الإستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.
- 3- **أثر النفقات العامة على الأسعار:** تتحدد آثار النفقات العامة على الأسعار من عدة أوجه فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول أغلبية السكان أو تمنح إمتيازات ضريبية للمنتجين للحد من إرتفاع الأسعار، كذلك للدولة أن تحمي بعض المنتجات الإستراتيجية من إنبهار أسعارها ومثال ذلك شراء مصر خلال الأزمة الإقتصادية العالمية (1929) لكامل المخزون القطني وهو ما أنقذ المنتجين والمصدرين من آثار الأزمة، وبعد نهاية الأزمة باعت الدولة المخزون وعوضت النفقات التي تكبدتها.

¹أعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص:85.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل توصلنا إلى أن الميزانية العامة للدولة هي وثيقة تعدها الحكومة سنويا، وتعرض فيها توقعاتها لإيرادات الدولة خلال السنة المالية القادمة فضلا على برمجة نفقاتها، وتعد وفقا لقواعد وضوابط يحددها نص منظم لقوانين المالية بهدف تحسين مقروئيتها وتعزيز شفافيتها ومصداقيتها في أعين المواطنين، ويعتمدها في العادة البرلمان بعد جلسة تصويت تسبقها جلسات نقاش وتعديل.

تتكون الميزانية العامة للدولة من بندين أساسيين هما الإيرادات والنفقات لكل منهما أقسامه وآثاره، للميزانية العامة أهمية سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية، فمن الناحية السياسية تعد وسيلة في يد السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية، أما من الناحية الإقتصادية فهي تعكس الحياة الإقتصادية والإجتماعية في الدولة وهي أداة تساعد في توجيه الإقتصاد الوطني.

تعتبر الضريبة من أهم إيرادات الميزانية العامة، ولعل من أهم هذه الضرائب الضريبة على الدخل الإجمالي، فماذا نقصد بالضريبة على الدخل الإجمالي؟ وفيما تتمثل خصائصها؟، مجال تطبيقها وآلية حسابها؟

تمهيد

تعتبر الضرائب أقدم المصادر المالية، وتمثل المورد الرئيسي المركز عليه من طرف الدولة، وذلك لأنها توفر أموالاً لخزينتها، وقد تزايدت أهمية الضريبة بتطور مفهوم الدولة وخاصة بتدخلها في المجال الإقتصادي والاجتماعي، فبعد أن كانت الضريبة ذات بعد مالي فقط، فقد أصبحت تساهم في تحقيق كل من الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

إن تحقيق تنمية شاملة يستدعي استخدام كل الوسائل المتاحة ومن بينها الضريبة باعتبارها أداة تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى كونها مصدر لتمويل خزينة الدولة.

حاولنا في هذا الفصل التعرف على مضمون الضريبة على الدخل الإجمالي، وكيفية تطبيقها، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الضريبة.

المبحث الثاني: ماهية الضريبة على الدخل الإجمالي.

المبحث الثالث: كيفية تقدير الوعاء الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي.

المبحث الأول: ماهية الضريبة

تستعمل الضريبة كوسيلة للتأثير على الواقع الإقتصادي، حيث تعمل جميع الدول على تكيف سياستها الضريبية من أجل تشجيع المستثمرين.

المطلب الأول: تعريف الضريبة

توجد عدة تعاريف للضرائب أهمها:

التعريف 01: الضريبة هي إنعكاس الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية للمجتمع

الذي تفرض فيه، فهي تتغير حجما ووعاءا وغرضا بتغير تلك الأوضاع".¹

التعريف 02: كما تعرف بأنها: فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات

العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه

نفع خاص مقابل ما يدفعه من ضرائب إلى الدولة".²

من خلال هذين التعريفين نستطيع أن نعطي تعريفا شاملا للضريبة حيث تعرف

"على أنها إقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه دون مقابل في سبيل

تغطية النفقات العمومية، من أجل تحقيق النفع العام".

¹ عبد الناصر إبراهيم نور عليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص:11.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص:13.

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضريبة

وضع علماء الإقتصاد في نهاية القرن الثامن عشر بعض القواعد التي يجب توافرها في الضريبة حتى توصف بأنها جيدة، ومن الواضح أن أي دولة في العالم تفرض الضرائب لتحقيق أهداف تسعى إليها، ولكي تتمكن الدولة من تحقيق هذه الأهداف يجب أن تراعي قواعد أساسية عند فرض الضرائب، هذه القواعد وضعها آدم سميثو تتمثل في:¹

1- قاعدة العدالة: يقصد بالعدالة مساهمة المكلفين من أفراد المجتمع في دفع الضرائب كل حسب مقدرته وبما يتناسب مع حجم دخله، فمن يحصل على دخل مرتفع يساهم بنسبة تتلائم مع هذا الدخل وبالمقابل ينعم هو وأمواله بالأمن والاستقرار والحماية، أما أصحاب الدخل الأقل فيساهمون بنسبة أقل وقد يتم إعفاء المعدومين منهم وبهذا تتحقق المساواة بين رعايا المجتمع حسب رأي آدم سميث، الذي يقول: "...يجب أن يساهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة كل حسب مقدرته النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة..."

أما في الفكر المالي الحديث فيرون أن الضريبة هي التي تحقق العدالة مع الأخذ بعين الاعتبار الإعفاءات المناسبة.

2- قاعدة الوضوح والصرحة (اليقين): وهي أن تكون الضريبة معلومة وواضحة للمكلف من حيث المقدار وموعد الدفع وكيفية الدفع وغير ذلك من المسائل الفنية الخاصة بالضريبة وقد اعتبر آدم سميث أن فقدان العدالة بدرجة كبيرة أهون من فقدان اليقين مهما كان ضئيلاً.

3- قاعدة الملائمة في التحصيل: ويقصد بها تنظيم أحكام الضريبة حتى تتلائم مع ظروف الممول من ناحية ميعاد تحصيل الضريبة أي مع موعد تحقيق الإيرادات فمثلاً تطلب الضريبة على الإستغلال الزراعي عند جني المحاصيل وتطلب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عند تحقيق الربح في نهاية السنة.

¹ إدوارد جميل، الضرائب والاقتصاد والمراسلات التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص: 50.

4- قاعدة الإقتصاد في النفقات: ويقصد بها أن تكون تكاليف تحصيل الضريبة ضئيلة بالمقارنة بحصيلتها، حيث يجب أن تحصل الضريبة بأقل تكاليف ممكنة بحيث لا يضيع على الدولة جزء كبير من الإيرادات في سبيل الحصول عليها، ويصبح بالتالي فرضها أمراً غير منتج من الناحية المالية للدولة، ولكي لا تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب إضافية.

المطلب الثالث: محددات الضرائب

تحدد الضرائب من عدة عوامل أهمها سعر الضريبة ووعاء الضريبة:¹

1- **سعر الضريبة:** يعتبر عامل جد مهم في تحصيل الضريبة، ويقصد بسعر الضريبة النسبة بين مقدار الضريبة والقدر من المادة المكونة لوعائها، أي هو مقدارها منسوبا إلى قيمة محلها أو وعائها، ويعرف أيضا على أنه مجموع القواعد المحددة للعمليات الواجب القيام بها على المادة الخاضعة للضريبة من أجل الحصول على مبلغ الضريبة، وهي النسبة بين مبلغ الضريبة والمادة الخاضعة لها حيث تسعى الدولة دوماً إلى تحقيق المعدل الأمثل للضرائب فارتفاع سعر الضريبة لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية، بل يؤدي في معظم الأحيان إلى انخفاضها، خاصة إذا تجاوز المعدل الأمثل لها، لهذا السبب يجب على الدولة أن تحاول دائما اختيار السعر الأمثل الذي يضمن لها تعظيم حصيلتها الضريبية.

2- **وعاء الضريبة:** يقصد بها المادة الخاضعة للضريبة، أو الموضوع الذي تفرض عليه الضرائب، ويحدد وعاء الضريبة بأسلوبين هما: التحديد الكيفي لوعاء الضريبة حيث يأخذ هذا الأسلوب بعين الاعتبار حجم الدخل ومصدره الشخصي والظروف الشخصية للمكلف بالضريبة.

أما التحديد الكمي للمادة الخاضعة للضريبة فتستخدم عدة أسس منها المظاهر الخارجية، التقدير الجزافي، التقدير المباشر، والدولة تسعى دوماً إلى زيادة حصيلتها

¹ مبروكة حجار، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة - حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف -، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2006، ص: 19-20.

الضريبة وذلك عن طريق توسيع وعائها الضريبي، مع العلم أن توسيع المجال قد لا يعط الفرصة لزيادة الحصيلة في بعض مواضع فرضها، كالسلع الكمالية مثلا حتى وإن كان سعرها مرتفعا إلا أن وعائها ضيق نظرا لقلتها مستهلكيها، وبالتالي لا بد من إعادة الإعتبار في بعض الأحيان إلى السعر الضريبي لزيادة الحصيلة الضريبة دون نسيان الوعاء، وتوكل مهمة تحديد الوعاء إلى مفتشيات الضرائب.

3- تحصيل الضريبة: يقصد بتحصيل الضريبة مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار، وتتكفل إدارة الضرائب بتحديد المواعيد الملائمة لتحصيل الضريبة كما تتبع طرقا معينة لتحصيل الضرائب وتستعمل في ذلك أجهزة مختصة تسمح لها في الاقتصاد لنفقات الضرائب.¹

¹ مبروكة حجار، مرجع سابق، ص: 21.

المبحث الثاني: ماهية الضريبة على الدخل الإجمالي

تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة، حيث أصبحت الدولة تعتمد عليها في تمويل خزينتها، وذلك لانتظام ودوام حصيلتها من خلال معرفة الأشخاص المكلفين بها.

المطلب الأول: تعريف وخصائص الضريبة على الدخل الإجمالي

أولاً. تعريفها: للضريبة على الدخل الإجمالي عدة تعاريف منها:

* **التعريف 01:** "هي ضريبة مباشرة يتم اقتطاعها مباشرة من دخل الفرد سواء ثروته أو أمواله، وهي تفرض على الأشخاص الطبيعيين بصفة صريحة وإلزامية ونهائية وبأسلوب العدالة حيث أنها لاتدفع بالتساوي بين المواطنين، بل تتناسب مع مداخيلهم ونشاطاتهم الإقتصادية".¹

* **التعريف 02:** "وفقاً لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".²

ثانياً. خصائصها: من خلال التعريفين السابقين نستخلص الخصائص التالية:³

- تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين.

- تعتبر ضريبة سنوية، أي تؤسس كل سنة على الأرباح أو المداخيل التي يحققها المكلفون بالضريبة أو التي يحصلون عليها خلال سنة معينة.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص: 476.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2017، المادة 01، ص: 10.

³ بوعلام ولهي، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة- حالة الجزائر-، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص: 53.

- تعد ضريبة إجمالية أي شاملة لكل المداخل التي تمس الدخل الصافي الإجمالي وهذا بعد خصم الأعباء المحددة قانونا.

- تعد ضريبة وحيدة بمعنى أنها تظم كل أصناف الدخل.

- تعتبر ضريبة تصريحية، بمعنى أنها واجبة التصريح من طرف المكلف بها.

المطلب الثاني: مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي

تطبق الضريبة على الدخل الإجمالي على كل من:

أولا. الأشخاص: يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:¹

1- أن يكون شخصا طبيعيا: شريطة أن لا تتوفر فيه شروط الخضوع للضريبة الجزافية

الوحيدة (30.000.000 دج)، ويخضع الأشخاص الطبيعية للضريبة على الدخل الإجمالي

بصفة منفردة وباسمهم الشخصي على مداخيلهم الشخصية من الأنشطة المهنية التي

يمارسونها، كما يمكن للأزواج طلب فرض ضريبة مشتركة وهذا يمنحهم الحق في الإستفادة

من تخفيض قدره 10% من الربح الخاضع للضريبة.

2- أن يكون له موطن جبائي في الجزائر: يعتبر موطن التكليف موجود في الجزائر

بالنسبة:

- الأشخاص الذين لديهم سكنا بصفته مالكين له أو منتفعين به أو مستأجرين له.

- الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الرئيسية.

- الأشخاص أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا

يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.

¹قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، المواد 03-04.

- الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى إتفاقية جبائية دولية.

3- غير مقيم في الجزائر ويتحصل على مداخيل ذات مصدر جزائري: أي تقرر على أساس المداخيل وليس الموطن فهم يخضعون للضريبة على الدخل الإجمالي، رغم أن لهم موطن جبائي خارج الجزائر لكن أصل ومصدر الدخل هو جزائري.

ثانيا. المداخيل: تتكون من:¹

1- الأرباح المهنية: تتمثل في الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيين والناجمة عن ممارسة:

1.1- الأرباح التجارية والصناعية والحرفية: الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين والناجمة عن ممارسة مهنة تجارية أو صناعية أو حرفية وكذا الأرباح المحققة من الأنشطة المنجمية أو الناتجة عنها، وكذلك عمليات الوساطة، تأجير مؤسسة تجارية أو صناعية.

2.1- الأرباح غير التجارية: وهي أرباح المهن الحرة والوظائف والمهام التي لا يتمتع أصحابها بصفة التاجر أو التي لا تنتمي إلى صنف آخر من الأرباح والدخول، وبصفة عامة هي أرباح المهن التي تلعب فيها العمليات الفكرية دورا هاما والمتمثلة في الممارسة الشخصية لعلم أو فن، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين

- أرباح أو عائدات المهن الحرة كالأطباء، المحامون، المسرحيون... إلخ.

- أرباح ومداخيل الموظفون العموميون الذين يسيرون مكاتب لحسابهم الخاص.

- ريع عائدات التأليف التي يتقاضاها الكتاب والمؤلفون الموسيقيون وورثتهم.

¹ قانون الضرائب المبشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، المواد 11-12.

2- الإيرادات الفلاحية: أي استغلال الأملاك الريفية التي تجلب مداخيل زراعية أو غابية وكذا أنشطة تربية الحيوانات، إلا تربية الدواجن فهي لا تعتبر فلاحية إلا إذا كانت لا تكتسب طابعا صناعيا.

3- المداخيل الناتجة عن تأجير الأملاك المبنية وغير المبنية: تعتبر عائدات عقارية العائدات الناتجة عن إيجار عقارات أو أجزاء مبنية والمحلات التجارية والصناعية، إيجار الأملاك غير المبنية بما فيها الأراضي الزراعية.

4- مداخيل رؤوس الأموال المنقولة: تشمل هذه المداخيل كل من:¹

* ربيع الأسهم أو حصص الشركة والإيرادات المماثلة لها.

* إيرادات الديون والودائع والكفالات.

5- الأجر والمرتبات: نذكر منها المكافآت الرئيسية والمكافآت الملحقة، المداخيل المماثلة للأجر، التعويضات، المكافآت المدفوعة للشركاء ذوي الأقلية في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، الأعمال المقبوضة من قبل أشخاص يعملون في بيوتهم لحساب الغير.

¹قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة 45-55.

المبحث الثالث: كيفية تقدير الوعاء الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي.

يعرف الوعاء الضريبي بأنه تحديد أو تعيين المادة التي يتم على أساسها تأسيس مختلف الضرائب والرسوم (المادة قد تكون ربح، رقم أعمال، دخل، أجر).

المطلب الأول: الأنظمة المستخدمة في الإخضاع الضريبي

لا يمكن تصفية مختلف الضرائب والرسوم إلا عن طريق تحديد الأوعية المتطابقة معها وهذا من خلال الأنظمة التي استحدثتها المشرع الجبائي، وهي نظام الربح الحقيقي نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

أولا. نظام الربح الحقيقي¹

1- المفهوم: إن نظام الربح الحقيقي يعد من أهم أنظمة فرض الضرائب والرسوم إنطلاقاً من المبادئ المحاسبية، ومن ثم تبرز أهمية المحاسبة الضريبية باعتبارها إحدى فروع علم المحاسبة والتي تعني عرض البيانات المحاسبية اللازمة لغرض تحديد الربح الجبائي، كما وتبحث في عرض وتحليل نواحي الاختلاف بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأحكام القوانين الضريبية من أجل تقريب وجهات النظر المختلف عليها، لذلك نجد أن المحاسبة الضريبية ترتبط بالقانون ارتباطاً شديداً وهذا بعكس المحاسبة المالية.

2- الإلتزامات الجبائية: يطبق هذا النظام على الأشخاص الطبيعيين الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي الحدود 30 مليون دج، وهذا لتحديد الربح الذي يندرج في أساس ضريبة الدخل، كما يطبق وجوباً على كل الأشخاص الذين تم استثناءهم من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، إضافة إلى أصحاب الإمتياز، وكذا الأرباح الناتجة عن عملية إيجار العتاد، أو مواد الإستهلاك الدائمة، إلا إذا كانت هذه العمليات تكتسي طابعاً ثانوياً أو ملحقا لمؤسسة صناعية

¹ بوعلام ولهي، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

أو تجارية، إضافة إلى كل الأشخاص المعنويين، ويتعين على المكلفين التابعين لهذا النظام الإلتزامات الجبائية التالية:

1- إكتتاب تصريحاً خاصاً بمبلغ الربح الصافي للسنة أو إستغلال السنة المالية السابقة قبل 1ماي من السنة.

2- يجب أن يحتوي التصريح الخاص كل الوثائق والمعلومات التي تشمل على وجه الخصوص رقم الأعمال ورقم التسجيل في السجل التجاري، لقب المحاسب، أو المحاسبين أو الخبراء المكلفين بمسك المحاسبة وكذا عناوينهم والتصريح فيما إذا كانوا من إجراء المؤسسة أو غير ذلك.

3- يجب مسك محاسبة نظامية ويجب أن يقدموها عند الاقتضاء عند كل طلب لأعوان الإدارة الجبائية.

4- يجب تحرير فواتير البيع مع إظهار معدل ومبلغ الرسم على القيمة المضافة.

ثانياً: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

1- مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة

حسب ما جاء في قانون المالية لسنة 2007 تم تأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة لتحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل الإجمالي وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني.¹

ويخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الآتي ذكرهم:

- الأشخاص الطبيعيين الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء عندما لايتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30.000.000دج.

¹ بوعلام ولهي، مرجع سابق، ص: 83.

- الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون الأنشطة الخدمية والصناعية والتجارية، عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30.000.000 دج.

- لا يخضع الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون في آن واحد أنشطة تنتمي للفئتين المذكورتين أعلاه إذا لم يتم تجاوز سقف عشرة ملايين دج.

3- الإستثناءات: يستثنى من نظام الضريبة الجرافية الوحيدة:¹

- عمليات البيع بالجملة.

- العمليات التي يقوم بها الوكلاء المعتمدون.

- موزعو محطات الوقود.

- المكلفون بالضريبة الذين يقومون بعمليات التصدير.

المطلب الثاني: آلية حساب الضريبة على الدخل الإجمالي

تحدد آلية حساب الضريبة على الدخل الإجمالي في:²

1- الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي: يطبق هذا الجدول وفق التصاعد.

الجدول رقم (01): الجدول التصاعدي السنوي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي

قسط الدخل السنوي الخاضع للضريبة:	% الضريبة:
لا يتجاوز 120000	00
من 120001 إلى 360000	20
360001 إلى 1440000	30
أكثر من 1440000	35

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 104، سنة 2017.

¹بوعلام ولهي، مرجع سابق، ص: 83.

²قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، المادة 104.

2- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية: وضع قانون الضرائب نسبة

محددة يتم من خلالها حساب الضريبة على الدخل ويتم التصريح عن طريق تصريح

المدخيل العقارية وهي كالتالي:¹

-5% بالنسبة للطلبة.

-7% بالنسبة للسكن.

-15% بغرض التجارة.

3- مدخيل رؤوس الأموال: تعتبر مدخيل خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، صنف

مدخيل رؤوس الأموال، والتي وضعها قانون الضرائب في المادة 104:

* بالنسبة لريوع الأسهم أو حصص الشركة بمعدل 10%.

* الديون والودائع والكفالات بمعدل 10%.

* سندات الصندوق والخزينة بمعدل 10% إذا كانت إسمية.

* 50% إذا كانت مجهولة الاسم لحاملها.

* أما بالنسبة للمبالغ المقيدة في ذفاتر أو حسابات الإدخار للأشخاص 1% و 10%.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة 104.

خلاصة الفصل:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الضريبة، تطرقنا بسرد التعاريف التي تساهم في فهم معانيها وإبراز أهم خصائصها والقواعد والمبادئ التي تقوم على أساسها، كقاعدة اليقين والعدالة وكذا تطرقنا إلى ذكر المحددات التي تقوم عليها الضريبة، هذا بشكل عام وبشكل خاص أبرزنا ماهية الضريبة على الدخل الإجمالي من حيث تعريفها وخصائصها ومجال تطبيقها وكذا كيفية تقدير الوعاء الضريبي الخاص بها.

وتوصلنا إلى أن الضريبة على الدخل الإجمالي هي مبلغ من المال يتم اقتطاعه مباشرة من الفرد، سواءا من ثروته أو أمواله محل الضريبة وهي تفرض على الأشخاص الطبيعيين بصفة صريحة وإلزامية ونهائية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

تمهيد

تطرقنا في الفصول النظرية من هذا البحث إلى أهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بالمتغيرات التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة، والمتمثلة في الميزانية العامة التي تمثل المتغير التابع في دراستنا، والضريبة على الدخل الإجمالي التي تمثل المتغير المستقل. سنتطرق إلى هذا الفصل بالدراسة القياسية حيث تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: نموذج الإنحدار الخطي البسيط.
- المبحث الثاني: دراسة وتحليل متغيرات النموذج.
- المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي وتقديره.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط

تعتمد البحوث العلمية على استخدام عدة نماذج منها نموذج الانحدار الخطي البسيط، الذي هو تمثيل رمزي مبسط للعالم الحقيقي قائم على مجموعة من الإفتراضات.

المطلب الأول: مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط وفرضياته

أولاً. المفهوم:

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الإقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج، ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغيرين المتغيرين المستقل x و المتغير التابع y ويأخذ الشكل الرياضي التالي:¹

$$y = a + bx + ui$$

$$Y = f(X) + u$$

ويمكن كتابته بصفة عامة كالتالي:

حيث:

Y : المتغير التابع.

X : المتغير المستقل.

u : الحد العشوائي أو حد الخطأ.

ويرجع وجود حد الخطأ إلى عدة أسباب منها:

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.
- الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.
- حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية

¹ Cadoret et autre, économétrie appliquée, de boeck, bruxelles, 1ère edition, 2004, p :15.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

ثانيا. الفرضيات: تتمثل هذه الفرضيات في:

1- الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم: $E(U_i) = 0$

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير (Y)، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي مساويا للصفر:

$$E(U_i) = 0$$

2- الفرضية الثانية: تجانس ثبات تباين الأخطاء:

وهو يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت، ونعبر عنها رياضيا بالكتابة:

$$\text{Var}(u_i) = E(u_i - E(u_i))^2 = E(u_i^2) = \sigma^2$$

3- الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$\text{Cov}(u_i u_j) = E(u_i u_j) = 0 \quad / i \neq j$$

الفرضية الرابعة: عدم وجود ارتباط بين u_i و X_i وهذه الفرضية تتعلق بقيم المتغير المستقل X_i ¹.

بحيث:

$$\text{cov}(u_i x_i) = E(u_i - E(u_i))(x_i - E(x_i))$$

$$\text{cov}(u_i x_i) = E(u_i (x_i - E(x_i)))$$

$$\text{cov}(u_i x_i) = E(u_i x_i) - E(u_i)E(x_i)$$

$$\text{cov}(u_i x_i) = 0$$

¹ شيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2012، ص: 21.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

المطلب الثاني: تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط

توجد في الممارسة العملية عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية في المشاهدات الإحصائية، إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعاً هي طريقة المربعات الصغرى العادية MCO وقد شاع استخدام هذه الطريقة في التحليل والبحوث الإحصائية والقياسية إنطلاقاً من المعالجة الرياضية لدالة الهدف لنموذج الانحدار الخطي البسيط ألا وهي تصغير مجموع مربع انحرافات قيم المشاهدات عن وسطها الحسابي، وذلك باعتبار أن دالة الهدف عند تقدير الدالة الإنداربية هي الحصول على أدنى تباين ممكن أو أدنى مجموع مربع انحرافات أو أدنى انحراف معياري للقيم المشاهدات عند متوسطاتها.

يعود سبب شيوع استخدام هذه الطريقة للأسباب التالية:¹

- تقدير المعاملات باستخدام MCO أكثر فعالية من الطرق الأخرى .
- سهولة حساب القيم العددية لهذه المقدرات .
- منطقية النتائج المستخلصة بطريقة MCO .
- سهولة فهم ميكانيكية عمل MCO .

نرمز للقيم المقدرة ل Y_i ب \hat{Y}_i حيث نفترض وجود علاقة بين x و y مصاغة في شكل معادلة:

$$y_i = a + bxi + ui$$

- إن معاملات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى تتميز بالخصائص الإحصائية تمثلت في:

1- خاصية عدم التحيز: التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز، وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات

¹ وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الإقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 62.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

الصغرى فإننا نجد: $E(\hat{a})=a$ ، $E(\hat{b})=b$ ، ومنه نقول أن \hat{a} و \hat{b} هما مقدرتين غير متحيزتين لـ a ، b على التوالي .

2- أفضل مقدر خطي غير متحيز: تنطلق هذه الفكرة من نظرية غوس والتي تقول "من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة تكون مقدرتي المربعات الصغرى العادية \hat{a} ، \hat{b} أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين حيث أن لها تباين أقل ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى."

3- خاصية الاتساق: إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدر ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل x عبارة عن متغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما ونقول عن $\hat{\beta}$ بأنه مقدر متسق لـ β كلما اقترب توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}$ من القيمة الحقيقية β ، ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{\beta}$ هي β ونكتب:¹

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}) = \beta$$

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق، بل يجب أن تكون قيمتي التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب n من ما لا نهاية أي:

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}) = \beta \quad \text{و} \quad \lim_{n \rightarrow \infty} \text{Var}(\hat{\beta}) = 0$$

وبتحقق هذين الشرطين نقول عن المقدر لـ β ، بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية لـ β .

¹ صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 45.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

المطلب الثالث: إختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط

يوجد نوعان من الإختبارات في الإقتصاد القياسي، إختبارات إحصائية وأخرى قياسية، وسنعمد في تقييم معلمات النموذج الخطي البسيط على الإختبارات الإحصائية وتتمثل في إختبارات معنوية لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول إلى معلمات المجتمع من خلال اختبار قيمة t وإختبار إحصائية F ، حدود الثقة لمعلمات الانحدار، واختبار جودة الارتباط للحكم على مدى المقدرة التفسيرية للنموذج بواسطة R^2 .

1- إختبار المعنوية

يختبر النموذج الإنحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل x والتابع y وذلك للثبوت من وجودها، من خلال إختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ كلاً على انفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتان¹:

فرضية العدم: وتنص على عدم وجود علاقة بين متغيرين x و y أي أن:

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0$$

فرضية البديلة: وتنص على وجود علاقة بين متغيرين x و y أي أن:

$$H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$$

إختبار قيمة: ولأجل إختبار الفرضيتان السابقتان يستخدم إختبار t عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية $n - k$ والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

بالنسبة ل $\hat{\beta}_1$:

$$t\hat{\beta}_1 = \hat{\beta}_1 / S_{\hat{\beta}_1}$$
$$S_{\hat{\beta}_1} = \sqrt{s_{\hat{\beta}_1}^2} = \sqrt{S_{e_i}^2 \sum x_i^2}$$
$$S_{e_i}^2 = \sum e_i^2 / (n - 2)$$

حيث أن:

¹ حسين علي بخيت وآخرون، الإقتصاد القياسي، دار الراية، عمان، الأردن، 2007، ص: 82.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

حيث أن:

t : هو إختبار ستيودنت عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية $n - k$ عدد المشاهدات في العينة، و k عدد المعالم.

S_{β_1} : الإنحراف المعياري للمعلمة المقدرة $\hat{\beta}_1$.

$S_{\beta_1}^2$: تباين $\hat{\beta}_1$.

$S_{e_i}^2$: تباين الخطأ.

بالنسبة ل $\hat{\beta}_0$ فإن: $t\hat{\beta}_0 = \hat{\beta}_0/S_{\beta_0}$

حيث أن:

$$S_{\beta_0} = \sqrt{S_{\beta_0}^2} = \sqrt{S_{e_i}^2 \left[\frac{1}{n} + \frac{\bar{x}^2}{\sum x_i^2} \right]}$$

$$S_{e_i}^2 = \sum e_i^2 / (n - k)$$

بعد إحتساب قيم t نقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند

درجات حرية $n-2$ ومستوى المعنوية المطلوب 1%، 5% لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من t الجدولية ترفض فرضية العدم، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، و بالعكس في حالة كون t المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية المعلمة المقدرة.¹

2- إختبار إحصائية F_Statistics:

يقوم إختبار إحصائية F بتقييم معنوية الإنحدار ككل، حيث نختبر فرضية العدم

والفرضية البديلة:

$$H_0: \beta_1 = 0 \quad \text{فرضية العدم:}$$

¹ حسين علي بخيت وآخرون، مرجع سابق، ص: 83.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

الفرضية البديلة: $H_1 : \beta_1 \neq 0$

والصيغة الرياضية لإختبار F هي: $F = \frac{\sum \hat{Y}_i^2 / K}{\sum e_i^2 / (n-k-1)}$

بعد حساب قيمة F نقارنها مع القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية المطلوب ودرجة الحرية

$(n - k - 1, K)$ لكل من البسط والمقام بغرض قبول أو رفض فرضية العدم.

- فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنه من بين معلمات النموذج يوجد واحد على الأقل يختلف عن الصفر أي أن هناك تغيراً مفسراً له تأثير جوهري على المتغير التابع، فمعادلة الانحدار المقدرة لها معنوية إحصائية.

- أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم، أي جميع المتغيرات المفسرة ليس لها تأثير على التغير التابع وتكون معادلة الانحدار المقدرة غير معنوية إحصائياً.¹

إختبار جودة الارتباط بواسطة R^2 :

يعتبر معامل التحديد R^2 من أهم المعاملات التي تقيس الارتباط بين متغيرين ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمناً أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الآخر، فهو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع y الذي سببها التغير في المتغير المستقل x ، أي يشرح نسبة الانحرافات الكلية أو المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع y والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل x .

و يتم حسابه رياضياً كما يلي:

$$Y_i = \bar{Y}_i + e_i \quad \text{فإن} \quad Y_i - \bar{Y} = \hat{y}_i - \bar{Y} + e_i$$

¹ ياسين سالمى، دراسة قياسية تحليلية لسلوك ادخار العائلات الجزائرية، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص: 121.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

وبتربيع طرفي المعادلة أعلاه وجمعها بالنسبة لكل i نجد:

$$\sum (Y_i - \bar{Y}_i)^2 = \sum ((\bar{Y}_i - \bar{Y}_i))^2 + \sum e_i^2$$

تعد هذه المعادلة مفيدة جداً لخدمة أغراضنا فيما يتعلق بقياس المقدرة التفسيرية، ولذا فإنه من

المهم أن نفحص معنى كل حد من الحدود:¹

$\sum (Y_i - \bar{Y}_i)^2$ هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية TSS.

$\sum (\hat{Y}_i - \bar{Y}_i)^2$ هو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة ESS.

$\sum e_i^2$ هو مجموع مربعات البواقي RSS.

و منه نعيد صياغة المعادلة السابقة على الشكل:

$$TSS = ESS + RSS$$

وبتقسيم كل الأطراف على الانحرافات الكلية TSS نجد:

$$1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$$

ومنه نعرف معامل التحديد R^2 كما يلي:

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

ويمكن كتاب صيغة بالشكل التالي:

$$R^2 = \frac{\sum y_i^2}{\sum y_i^2} = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

حيث: $\sum \hat{y}_i^2 = \sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2$

وما دام RRS كان محصوراً ما بين الصفر (قانون المربعات الصغرى) والقيمة TSS، فليكن

R^2 يكون معروفاً وينتمي إلى المجال التالي: $0 \leq R^2 \leq 1$ ، ونميز مايلي:

- لما يكون $RSS = 0$ هذا معناه أن R^2 يأخذ أكبر قيمة وهي 1، أي عندما تقع كل نقاط

الملاحظات (X_i, Y) على الخط المقدر $\hat{Y}_i = \beta_0 + \beta_1 X$ ويكون التوفيق جيد والإرتباط

قوي بين المتغير التابع والمتغير المفسر.

- أما لما يكون $ESS = 0$ أي $(ESS = RSS)$ فإن R^2 ، يأخذ أصغر قيمة له وهي الصفر أي

أنه لا توجد أية علاقة خطية بين المتغيرين y, x .

¹ هاري كلجيان وآخرون، مقدمة في الإقتصاد القياسي، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص: 80.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة وتحليل متغيرات النموذج

تهدف الدراسة إلى تحليل وتطور كل من ضريبة الدخل الإجمالي وإيرادات الميزانية.

المطلب الأول: تحليل تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر

عرفت هذه الحصيلة التطورات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

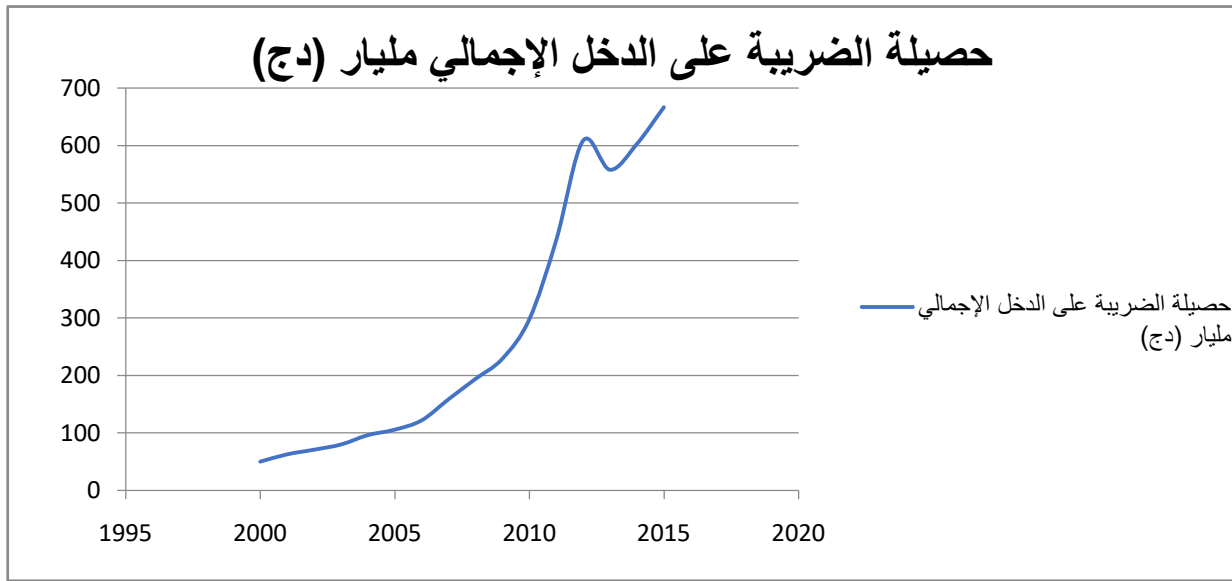
السنوات	حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي (مليار/دج)	معدل النمو %
2000	50.03	00
2001	62.7	25.32
2002	70.76	12.85
2003	79.79	12.76
2004	96.08	20.41
2005	105.6	9.90
2006	121.84	15.37
2007	158.58	30.15
2008	193.89	22.26
2009	228.97	18.09
2010	297.57	29.96
2011	435.17	46.24
2012	608.29	39.78
2013	557.5	8.34-
2014	602.53	8.07
2015	666.22	10.57

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب (الملحق رقم 02).

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

من أجل تحليل جيد للتطور الذي عرفته الضريبة على الدخل الإجمالي خلال فترة الدراسة سنستعين بمنحنى بياني لتسهيل عملية قراءة المعطيات.

الشكل رقم (01): تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02).

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي في تزايد مستمر، حيث حققت نسبة نمو تتراوح بين 8.34 - و 46.26، وهذا راجع إلى الإصلاحات العديدة التي قامت بها الحكومة الجزائرية، حيث عرفت الضريبة على الدخل الإجمالي خلال الفترة (2000-2015) عمليتي إصلاح، الأولى كانت في سنة 2003 والثانية كانت سنة 2008، غير أن الإصلاح الأهم جرى سنة 2008 وذلك بتعديل جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بصفة جذرية من خلال إجراء ثلاث تعديلات نسبية وهي⁽¹⁾

- التخفيض في المعدل الهامشي الأعلى من 40% إلى 35%
- التخفيض من عدد الأقسام الضريبية من خمسة (05) إلى أربعة (04).
- الزيادة في الحد الأدنى لعدم الإخضاع الضريبي من 60.000 دج إلى 120.000 دج.

1 بوعلام ولهي، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

غير أنه إستثناءا حقق معدل نمو حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي نسبة مئوية سالبة قدرت بـ 8.34- خلال السنة 2013.

المطلب الثاني: تحليل تطور إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): حصيلة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

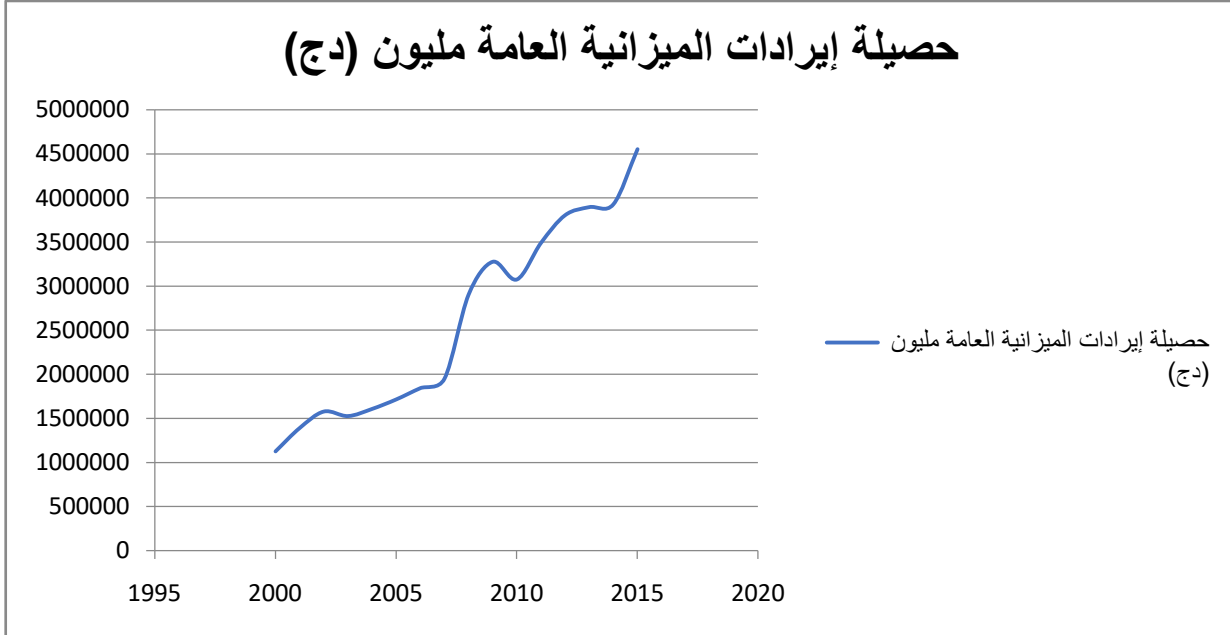
السنوات	حصيلة إيرادات الميزانية العامة مليون (دج)	معدل النمو %
2000	1124924	00
2001	1389737	23.54
2002	1576684	13.45
2003	1525551	3.24-
2004	1606397	5.29
2005	1713992	6.69
2006	1841925	7.46
2007	1949050	5.49
2008	2902448	48.91
2009	3275362	12.84
2010	3074644	6.12-
2011	3489810	13.50
2012	3804030	9.00
2013	3895315	2.34
2014	3927748	0.83
2015	4552542	15.90

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للميزانية (الملحق رقم 01)

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

من أجل تحليل جيد للتطور الذي عرفته إيرادات الميزانية العامة خلال فترة الدراسة سنستعين بمنحنى بياني لتسهيل عملية قراءة المعطيات.

الشكل رقم (02): تطور إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (03).

من خلال الجدول والرسم البياني، نلاحظ أن الموازنة العامة في إرتفاع مستمر للفترة (2000-2015)، يعود سبب هذا التزايد إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

عرفت الفترة (2000-2009) تزايد مستمر في الموازنة العامة، حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في سنة 2009، وبلغت 3275362 مليون دج، يعود هذا التزايد إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط، التي ارتفعت هي الأخرى بنفس السنة أقصى قيمتها لم تصل إليها طوال السنوات الماضية.

كما نلاحظ سنة 2010 هناك انخفاض للموازنة العامة ثم ارتفاعها للفترة (2011-2015)، يعود سبب هذا الإنخفاض أيضا لقيمة الصادرات النفطية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي وتقديره

بعد عرضنا لتطور الضريبة على الدخل الإجمالي والتي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (إيرادات الميزانية العامة) ومن خلال الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية، يتم في هذا المبحث تحديد الصياغة الرياضية الخاصة بالظاهرة أو المشكلة المدروسة (إيرادات الميزانية العامة)، وتقديرها.

المطلب الأول: تحديد الصيغة الرياضية للنموذج

يعد تحديد الشكل الرياضي للنموذج من المراحل المهمة في بناء النموذج القياسي حيث نستخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج الخاص بالميزانية العامة وسوف يتم الاعتماد على الصيغة الخطية كصيغة رياضية لمعادلة النموذج وهي كالتالي:

$$RB_t = \beta_0 + \beta_1 IRG_t + U_t$$

(t): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t.

RB: تمثل إيرادات الميزانية العامة.

IRG: الضريبة على الدخل الإجمالي.

β_0, β_1 تمثل معاملات النموذج.

يلاحظ أن النموذج القياسي ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ U_t ، الذي يعبر عن المتغير الآخر المؤثر في إيرادات الميزانية العامة التي لم يتم ذكرها في النموذج.

صياغة النموذج:

تعتبر صياغة النموذج القياسي من أهم المراحل، إذ يجب تحديد المتغيرات المفسرة للظاهرة محل الدراسة التي تمثل المتغير المتأثر أو التابع لها، وفي موضوعنا هذا ستكون المتغيرات كالتالي:

1- المتغير التابع: ويتمثل في إيرادات الميزانية العامة ويرمز له بـ RB

2- المتغير المفسر: ويتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي ويرمز له بـ IRG

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

المطلب الثاني: عرض البيانات وتقدير النموذج

يتم تقدير النماذج القياسية الإقتصادية بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews9) وسوف يتم عرض البيانات التي تم تجميعها وتقدير النموذج كما يلي:

1- عرض البيانات: محاولة منا لوضع نموذج يفسر العلاقة بين إيرادات الميزانية العامة والضريبة على الدخل الإجمالي، قمنا وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000-2015 وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): معطيات الدراسة الخاصة بنموذج الميزانية العامة (2000-2015)

السنوات	RB مليون (دج)	IRG مليار (دج)
2000	1124924	50.03
2001	1389737	62.7
2002	1576684	70.76
2003	1525551	79.79
2004	1606397	96.08
2005	1713992	105.6
2006	1841925	121.084
2007	1949050	158.58
2008	2902448	193.89
2009	3275362	228.97
2010	3074644	297.57
2011	3489810	435.17
2012	3804030	608.29
2013	3895315	557.5
2014	3927748	602.53
2015	4552542	666.22

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدولين رقم (02-03).

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

2 - تقدير النموذج بطريقة OLS:

بعد إدخال المعطيات سابقة الذكر في برنامج Eviews9 وإجراء الخطوات اللازمة تم التوصل إلى النموذج الأول التالي:
الجدول رقم (05): تقدير معاملات النموذج

Dependent Variable: RB				
Method: Least Squares				
Date: 04/23/17 Time: 18:07				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IRG	4731.053	421.8027	11.21627	0.0000
C	1321161.	146642.4	9.009411	0.0000
R-squared	0.899860	Mean dependent var		2603135.
Adjusted R-squared	0.892707	S.D. dependent var		1121910.
S.E. of regression	367487.5	Akaike info criterion		28.58323
Sum squared resid	1.89E+12	Schwarz criterion		28.67981
Log likelihood	-226.6659	Hannan-Quinn criter.		28.58818
F-statistic	125.8047	Durbin-Watson stat		0.834967
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج Eviews9.

الشكل رقم (03): معادلة النموذج

$$RB_t = 1321161 + 4731.053IRG_t$$

(9.009) (11.21)

$R^2=0.8998$ $R^2=0.8927$ $n=16$ $F=125.80$

$DW=0.8349$

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج Eviews9.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

أولا. الإختبارات الإحصائية

1- جودة النموذج: القيمة $R^2=0.8998$ تدل على أن المتغير التابع مفسرا جيدا من قبل المتغير المستقل، بنسبة 89%، أما الباقي الذي يمثل 11% فهي الأخطاء العشوائية أو المقدار المفسر بواسطة عوامل أخرى لم نتمكن من حصرها في هذا النموذج.

2- إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

1-2 إختبار داربين واتسون: من خلال النتائج المتحصل عليها لدينا قيمة DW المحسوبة 0.83 ومن الجدول DW حسب عدد الملاحظات $N=16$ وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج $k=1$ بمستوى الدلالة $\alpha=5\%$ نلاحظ أن قيمة DW المجدولة هي كالتالي:

القيمة السفلى=1.10 والقيمة العليا= 1.37 ومنه القيمة $DU-4=2.9$ والقيمة $DL-4=2.63$

الجدول رقم (06): إختبار وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء

	4- DL	4-DU		DU	DL
وجود					
ارتباط			عدم وجود		وجود
ذاتي		عدم وجود	ارتباط	منطقة	ارتباط ذاتي
موجب	منطقة غير	ارتباط ذاتي	ذاتي	غير	سالبة
للأخطاء	محددة	للأخطاء	للأخطاء	محددة	للأخطاء
	2.9	2.63	1.37	1.10	0.83
					0

بملاحظة الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية داربين واتسون تقع في منطقة الارتباط مما يعني رفض النموذج السابق.

طريقة معالجة الارتباط الذاتي للأخطاء:

هناك عدة طرق للتخلص من الارتباط الذاتي أهمها طريقة التحويل لكروكان أوركيت، وهي من أسهل الطرق إستخداما.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

وليكن التقدير المستخرج كالتالي:

الجدول رقم (07): تقدير النموذج بعد استعمال طريقة كوكران أوركيت

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IRG	4561.904	607.4612	7.509786	0.0000
C	1343775.	254440.0	5.281304	0.0002
AR(1)	0.572404	0.215158	2.660386	0.0208
SIGMASQ	8.05E+10	2.78E+10	2.897638	0.0134
R-squared	0.931778	Mean dependent var		2603135.
Adjusted R-squared	0.914723	S.D. dependent var		1121910.
S.E. of regression	327623.2	Akaike info criterion		28.47424
Sum squared resid	1.29E+12	Schwarz criterion		28.66739
Log likelihood	-223.7940	Hannan-Quinn criter.		28.48414
F-statistic	54.63224	Durbin-Watson stat		1.663272
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.57			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج Eviews9.

الشكل رقم (04): معادلة النموذج بعد استعمال طريقة كوكران أوركيت

$$RB_t = 1343775 + 4561.904IRG_t$$

(7.50) (5.28)

$R^2=0.931$ $R^2=0.914$ $n=16$ $F=54.63$

$DW=1.66$

المصدر: من إعداد الطالب بناء على برنامج Eviews9.

جودة النموذج: القيمة $R^2=0.931$ تدل على أن المتغير التابع مفسرا جيدا من قبل المتغير المستقل، بنسبة 93%، أما الباقي الذي تمثل 7% فهي الأخطاء العشوائية أو المقدار المفسر بواسطة عوامل أخرى لم نتمكن من حصرها في هذا النموذج.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

إختبار داربين واتسون: من خلال النتائج المتحصل عليها لدينا قيمة DW المحسوبة 1.66 ومن الجدول DW حسب عدد الملاحظات $N=16$ وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج $k=1$ بمستوى الدلالة $\alpha=5\%$ نلاحظ أن قيمة DW المجدولة هي كالتالي:
القيمة السفلى=1.10 والقيمة العليا= 1.37 ومنه القيمة $DU-4=2.9$ والقيمة $DL-4=2.63$
الجدول رقم (08): إختبار وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

4- DL		4-DU		DU		DL	
وجود							
ارتباط				عدم وجود			وجود
ذاتي		عدم وجود		ارتباط	منطقة		ارتباط ذاتي
موجب	منطقة غير	ارتباط ذاتي		ذاتي	غير		سالب
للأخطاء	محددة	للأخطاء		للأخطاء	محددة		للأخطاء
2.9	2.63	1.66	1.37	1.10			0

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن إحصائية داربين واتسون المحسوبة تقع في المنطقة عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء، أي أن النموذج لا يحتوي على مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

2-2 إختبار الكشف عن مشكلة عدم التباين white: نستخدم من أجل ذلك إختبار white الذي يعطينا النتيجة التالية:

الجدول رقم (09): إختبار الكشف عن مشكلة عدم التباين white:

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	1.70E+23	Prob. F(14,1)	0.0000	
Obs*R-squared	16.00000	Prob. Chi-Square(14)	0.3134	
Scaled explained SS	13.68135	Prob. Chi-Square(14)	0.4737	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/03/17 Time: 10:44				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.05E+10	49.76164	1.62E+09	0.0000
GRADF_01^2	8.27E+08	4.40E+08	1.878338	0.3114
GRADF_01*GRADF_02	-8.31E+11	4.30E+11	-1.935818	0.3036
GRADF_01*GRADF_03	-565326.5	286687.3	-1.971928	0.2988
GRADF_01*GRADF_04	-6.12E+16	2.70E+16	-2.261951	0.2650
GRADF_01	-413085.2	191934.8	-2.152216	0.2769
GRADF_02^2	1.74E+14	7.48E+13	2.324897	0.2586
GRADF_02*GRADF_03	1.97E+08	83204436	2.369982	0.2542
GRADF_02*GRADF_04	3.49E+19	1.48E+19	2.363443	0.2548
GRADF_02	2.05E+08	85992556	2.389073	0.2524
GRADF_03^2	1.884673	12.54778	0.150200	0.9051
GRADF_03*GRADF_04	-5.97E+12	2.10E+12	-2.849295	0.2149
GRADF_03	-56.84926	21.65866	-2.624782	0.2317
GRADF_04^2	-1.83E+24	6.78E+23	-2.707454	0.2252
GRADF_04	1.30E+22	1.22E+13	1.06E+09	0.0000
R-squared	1.000000	Mean dependent var	8.05E+10	
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var	1.45E+11	
S.E. of regression	0.363994	Akaike info criterion	-0.080949	
Sum squared resid	0.132491	Schwarz criterion	0.643353	
Log likelihood	15.64759	Hannan-Quinn criter.	-0.043858	
F-statistic	1.70E+23	Durbin-Watson stat	2.944571	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج Eviews9.

نلاحظ أن $16=n.R^2$ وهو أكبر من $5.99 = \chi_{5\%}^2(2) \times \chi_{5\%}^2(2) = \chi_{\alpha}^2(2k)$

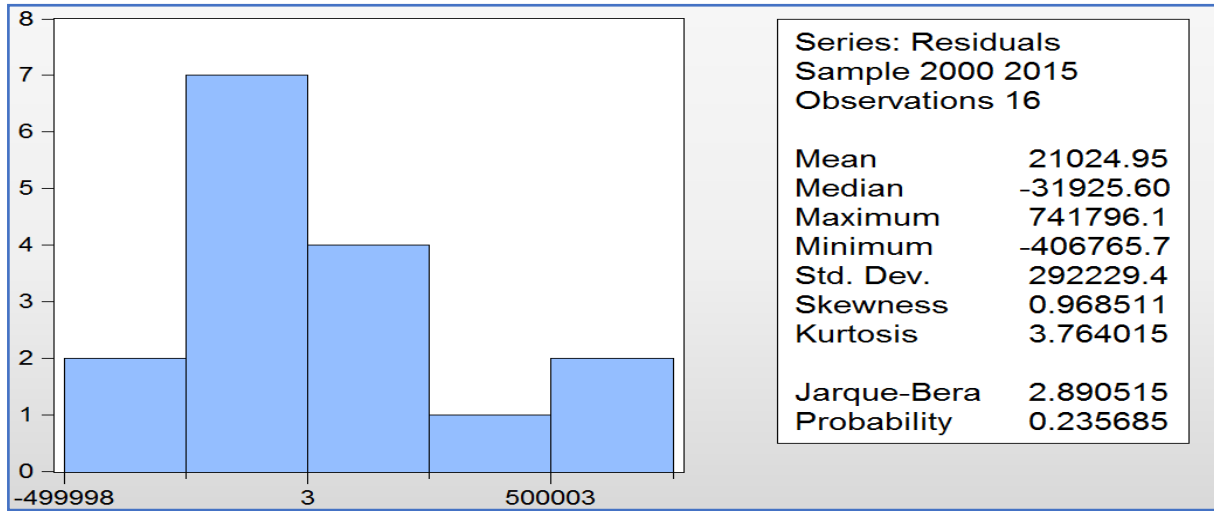
(1) مما يعني رفض فرضية عدم أي أن التباين غير ثابت أو متجانس، وبطريقة أخرى

نلاحظ أن الاحتمال المقابل $n.R^2$ أكبر من حد المعنوية 5% ($0,31 > 0.05$) نقبل إذا فرضية عدم المتمثلة في كون تباين الأخطاء غير متجانس.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

2-3 إختبار تباين التوزيع الطبيعي: نتيجة الإختبار كما يلي:

الجدول رقم (10): إختبار تباين التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج Eviews9.

نلاحظ أن $JB=2.89$ وهي أقل من $\chi^2_{5\%}(2) = 5.99$ مما يعني قبول فرضية عدم في اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، كما ان الاحتمال المقابل للإحصائية JB أكبر من حد المعنوية 5% ($0.235 > 0.05$) مما يعني قبول فرضية عدم المتمثلة في كون الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً.

3- دراسة المعالم: يتم إختبار معنوية المعالم باستخدام إحصائية ستيودنت T وإختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية F، وجودة التوفيق بمعامل.

3-1 إختبار معنوية النموذج: يتم إختبار المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج بالاعتماد على إحصائية ستيودنت المحسوبة، و من ثم تقييم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدرة على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 & \text{فرضية عدم:} \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 & \text{الفرضية البديلة:} \end{cases}$$

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

يمكن توضيح نتائج إختبار معنوية المعالم حسب الجدول الموالي الذي يحتوي على إحصائية ستيودنت المحسوبة (تأخذ بالقيمة المطلقة) وكذا الجدولية حيث يتم إخراج هذه الأخيرة من جدول ستيودنت عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ ودرجة حرية.

$$2,947 \text{ ل نجد } t \text{ الجدولية تساوي } p=n-k=16-1=15$$

الجدول رقم (11): نتائج إختبار ستيودنت لمعاملات النموذج

المقارنة	أدنى مستوى معنوية prob	القيمة الجدولة T_{tab}	القيمة المحسوبة T_{cal}^*	المعاملات	المقدرات
$5.28 > 2,947$	0,0002	2,947	5.28	β_0	الثابت
$7.50 > 2.947$	0,0000	2,947	7.50	β_1	IRG

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقاً من جدول ستيودنت.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

فيما يخص المتغير C (المتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج) نلاحظ ان قيمة ستيودنت المحسوبة ل β_0 أكبر من قيمتها الجدولية وأن إحتمال الخطأ مساوي ل 0.0002، إذا يمكن القول أن المتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ في تفسير إيرادات الميزانية العامة، وبالتالي فهو متغير يؤثر في إيرادات الميزانية العامة.

أما بالنسبة للمتغير IRG نلاحظ أن قيمة ستيودنت المحسوبة ل β_1 أكبر من قيمتها الجدولية وأن إحتمال الخطأ مساوي ل 0.0000، إذا يمكن القول أن هذا المتغير له معنوية إحصائية

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ في تفسير إيرادات الميزانية العامة، وبالتالي فهو متغير يؤثر في إيرادات الميزانية العامة.

2-3 إختبار المعنوية الكلية للنموذج: يكتب إختبار فيشر على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 \\ H_1 : \exists i/\beta_i \neq 0 \quad i=0,1 \end{cases}$$

هذا الإختبار يمكننا من معالجة المعنوية الكلية للنموذج وهي عبارة عن المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة المجدولة لفيشر:

$$F = \frac{R^2/k-1}{(1-R^2)/n-k} = 224.3860$$

مع القيمة المجدولة بدرجتي $(k=1)$ $(n-k-1=14)$ لمستوى معنوية $(\alpha=5\%)$ نجد أن :

$(F_c => F_t = 54.63224)$ نرفض H_0 أي : على الأقل يوجد معامل واحد دال إحصائياً، إذن النموذج ذو معنوية كلية فإذن المتغيرات المفسرة تؤثر على النموذج.

3-3 جودة التوفيق: من خلال قيمة R^2 التي تساوي 0.93 أي 93% مما يعني أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية بمعنى أن المتغير المستقل (IRG) يفسر المتغير التابع (RB) بقيمة 93% والباقي لعوامل أخرى قد لم تدرج في النموذج.

ثانياً. الدراسة الإقتصادية

بخصوص الضريبة على الدخل الإجمالي نلاحظ أن معامل المتغير المستقل (IRG) موجب وهو يشير إلى وجود علاقة طردية بين إيرادات الميزانية العامة و الضريبة على الدخل الإجمالي، فكلما تغيرت الضريبة على الدخل الإجمالي بوحدة واحدة تتغير إيرادات الميزانية العامة بـ 4561.90 وحدة، وهذا ما يتماشى وواقع الإقتصاد الجزائري لذا وعليه فإن الإرتفاع من الضريبة على الدخل الإجمالي يؤدي إلى إرتفاع إيرادات الميزانية العامة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

نلاحظ أن إشارة الثابت C موجبة وهو يشير إلى العوامل التي لم يتم إدراجها في النموذج، حيث أنه عندما تكون $IRG=0$ تكون إيرادات الميزانية العامة تساوي 1343775 مليون دينار.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بنمذجة قياسية تحليلية لأثر الضريبة على الدخل الإجمالي في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، باستعمال نموذج المربعات الصغرى (OLS) لمعرفة نوع العلاقة بين الضريبة على الدخل الإجمالي وإيرادات الميزانية العامة. من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية بين الضريبة على الدخل الإجمالي وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر وهذا ما أثبتته التقدير بنموذج (OLS) أي أن الزيادة في الضريبة على الدخل الإجمالي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة إيرادات الميزانية العامة بـ: 4561.9.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نقيم التجربة الجزائرية في مجال تطبيق سياسة مالية توسعية، وتقييم نجاحها وذلك بقياس أثر الضريبة على الدخل الإجمالي في ميزانية الدولة.

من أجل ذلك خصصنا القسم الأول من هذا البحث للإمام بالجانب النظري الخاص بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة، حيث قمنا بتوضيح المفاهيم الأساسية حول الميزانية العامة في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فقد خصص لتوضيح الإطار المفاهيمي للضريبة على الدخل الإجمالي، كما بينا فيه مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي، وآلية حسابها.

أما القسم الثاني من هذا البحث فقد قمنا من خلاله بتقدير أثر الضريبة على الدخل الإجمالي في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر وذلك باستعمال المعطيات الخاصة بهذه المتغيرات للفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 التي تعتبر مجال زمني لا بأس به وكافي لاستخدام الطرق القياسية والإحصائية.

1- نتائج إختبار الفرضيات

قد وضع الباحث في بداية عمله فرضيتين، وأدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:
بالنسبة للفرضية الأولى: تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي مورد مالي هام في تمويل إيرادات الميزانية العامة تحققت وتم تأكيد ذلك من خلال الجدول رقم 2 و3.
بالنسبة للفرضية الثانية: توجد علاقة طردية بين حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي وإيرادات الميزانية العامة، تحققت وهو ماتأكد لنا من خلال الدراسة القياسية.

2- النتائج العامة

تم التوصل من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات كالتالي:
- للضريبة على الدخل الإجمالي آثار إيجابية في إيرادات الميزانية العامة.
- أن الضريبة على الدخل الإجمالي مورد مالي دائم ومتجدد، حيث يتم تحصيلها كلما تحقق الدخل.
- تعتمد الميزانية العامة في صرف النفقات على الإيرادات.

3- الإقتراحات

- من خلال ماتم تقديمه يمكن أن نقترح مايلي:
- إعادة بناء وتنظيم الإدارة الضريبية، مع تجسيد مشاريع الربط بين مختلف المصالح عن طريق إستغلال التكنولوجيا الحديثة، مع ضرورة الإنفتاح عن نظم المعلومات المختلفة ووسائل الإعلام بكل مكوناتها لتقريب الإدارة الضريبية من الجمهور.
 - تجميع كل أحكام الضرائب والرسوم في موسوعة تشريعية واحدة مدعمة بالشروح الكافية بحيث يسهل الرجوع إليها من طرف المكلفين بالضرائب، وأعوان الإدارة الجبائية ورجال القضاء، والمهنيين والباحثين.
 - يجب على الحكومة التقليل من اعتمادها المفرط على صندوق ضبط الموارد في تحقيق توازن الميزانية العامة.
 - ترشيد الإنفاق الحكومي وعقلنته، ويأتي ذلك من خلال محاربة أشكال وآليات الفساد، محاربة ظواهر هدر المال العام وتوجيه الإنفاق العام نحو الإستثمار على المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.

4- آفاق الدراسة

- بعد هذه الدراسة، واستخلاص النتائج السابقة، وتقديم الإقتراحات، باعتبار أن العديد من النقاط تتطلب تفصيلا أوسع، أو قد تطرأ تغيرات في الإقتصاد الوطني، هذا مايستلزم وجود مواضيع تكون بمثابة امتداد لهذا الموضوع:
- الجباية النفطية على توازن الميزانية الجزائرية.
 - أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري -الميزانية العامة-
 - دور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق التنمية الإقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً. المراجع باللغة العربية:

I - الكتب

1. إبراهيم علي عبد الله وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار الكتب للطباعة والنشر، ط2، 1989.
2. إدوارد جميل، الضرائب والإقتصاد والمراسلات التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
3. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط2، 2012.
4. أمير يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
5. هاري كلجيان وآخرون، مقدمة في الإقتصاد القياسي، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995.
6. وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الإقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.
7. زين العابدين بن ناصر، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، جامعة عين شمس، مصر، 1947.
8. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1999.
9. حسين علي بخيت وآخرون، الإقتصاد القياسي، دار الراية، عمان، الأردن، 2007.
10. محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الراية، ط 1، عمان، الأردن، 2012.
11. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
12. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
13. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
14. عادل فليح، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011.
15. عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
16. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1971.
17. عبد الناصر إبراهيم نور عليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
18. صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
19. خالد شحادة الخطيب وآخرون، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2007.

II- الرسائل والمذكرات

20. بوعلام ولهي، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة -حالة الجزائر-، (رسالة دكتوراه منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012.
21. مبروكة حجار، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة -حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف-، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، 2006.
22. مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي -حالة الجزائر-، (رسالة دكتوراه)، جامعة الجزائر، 2006.

III- النصوص القانونية

23. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

24. Cadoret et autre, économétrie appliquée, de boeck, bruxelles, 1ére edition, 2004, p :15.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في ميزانية الدولة، حالة الجزائر للفترة 2000 إلى 2015، وتطرقنا في الجانب النظري من هذه الدراسة إلى تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي وبمجالات تعريفها بالإضافة إلى آلية حسابها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اختيار فرضية من خلال الجانب التطبيقي الذي تم فيه الدراسة القياسية.

وتم التوصل إلى إثبات فرضية وجود علاقة طردية بين الضريبة على الدخل الإجمالي وإيرادات ميزانية الدولة.

وخلصت الدراسة إلى أن الضريبة على الدخل الإجمالي تأثر وتساهم وبطريقة إيجابية على إيرادات الميزانية العامة .

الكلمات المفتاحية: الضريبة على الدخل الإجمالي، إيرادات ميزانية الدولة.

Résumé de l'étude :

Notre étude a pour but de déterminer le taux de participation de l'impôt sur le revenu global (IRG), dans le cadre du budget de l'état –cas de l'Algérie 2000-2015.

Dans la partie théorique, nous avons défini l'impôt sur le revenu global (IRG) et comment procéder a son calcul. Dans la partie pratique, nous avons prouvé la relation qui existe entre cet impôt et les revenus détenus sur le budget de l'état. Nous avons conclu que l'impôt sur le revenu global (IRG) joue un rôle prépondérant sur les revenus du budget de l'état.

Les mot clé : l'impôt sur le revenu global, Recettes budgétaires de l'Etat.